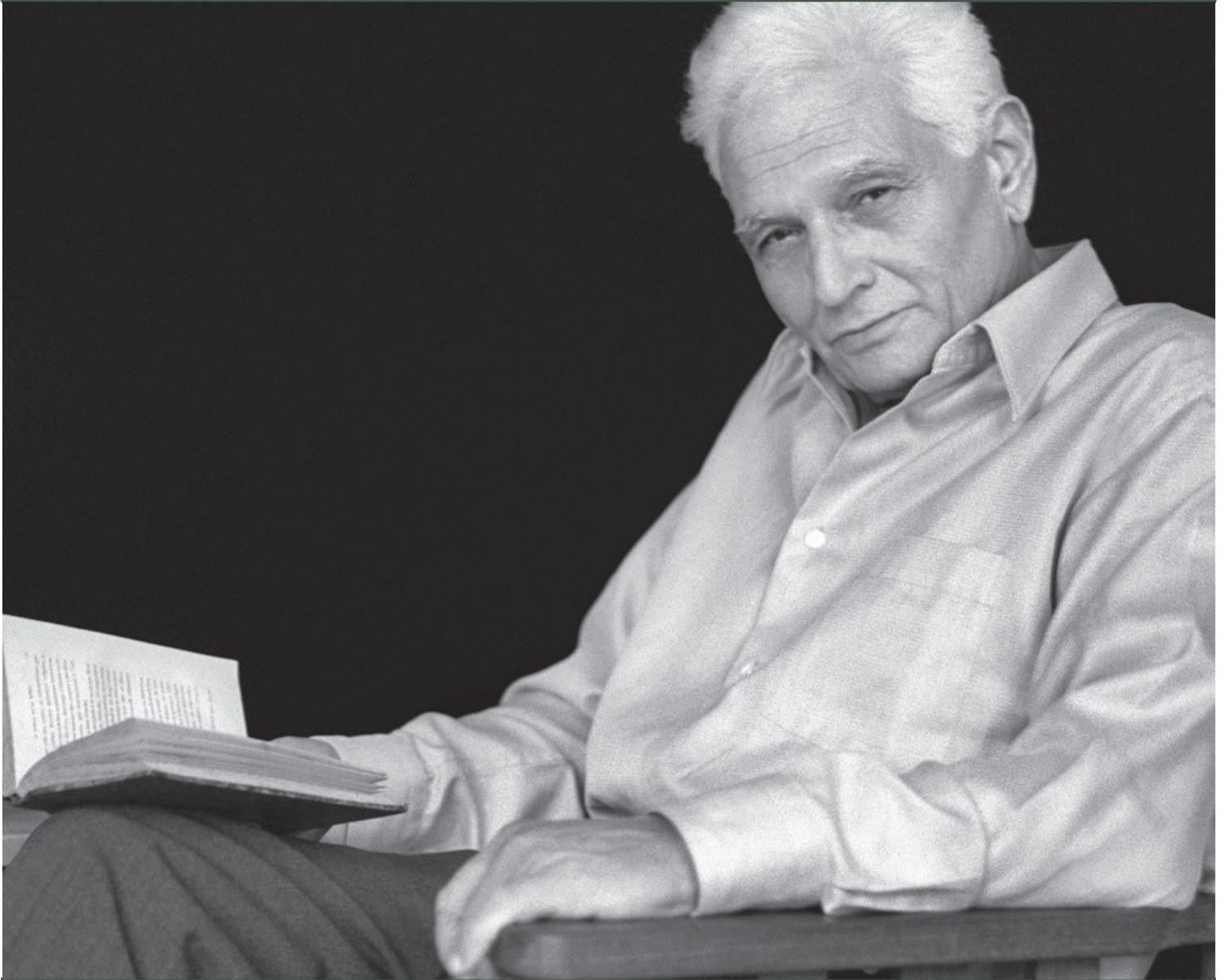


دريدا وتقويض مركزية الكلام في نظرية جون لانغشو أوستن في أفعال الكلام



الحسين أخدوش
باحث مغربي

مهمهن بلا حدود
Mominoun Without 3orders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

ملخص الورقة:

نروم في هذه الورقة البحثية إبراز الطريقة التي فكك بها فيلسوف الاختلاف (جاك دريدا) فكرة إنجاز الأفعال والطقوس الأدائية، عبر ما يسمّى لدى جون أوستن بـ«أفعال الكلام»، وإذا كان من المعروف أنّ فكرة هذه الأفعال الطقوسية - أو الأدائية - بحسب ترجمة لفظة (Performatif) إلى العربية، هي ما يجعل من اللغة ليست مجرد قناة لنقل المعلومة والقيام بوظيفة الإخبار؛ بل أكثر من ذلك؛ هي مؤسسة اجتماعية تتفاعل من خلالها الذوات المتكلمة، ولما كان الأمر كذلك، مع كلّ من أوستن، وسورل، وفيتغنشتاين؛ فقد كان لا بدّ من أن تثار الأسئلة والانتقادات حول تصوّر من هذا القبيل.

يعدّ تصوّر دريدا من أبرز التصورات الفلسفية الناقدة لهذا التوجّه الفلسفيّ في تحليل طريقة أداء اللغة للأفعال الطقوسية أو الإنجازية (Speech Acts)؛ فقد كان من أوائل الفلاسفة الذين لاحظوا الطابع المعياري والتمثلي لهذه النظرية الجديدة على ساحة النظر الفلسفي في ظاهرة اللغة في أواسط القرن الماضي، لذلك؛ سارع إلى إبراز دورها في تكريس النظرة التمثيلية للكلام، اعتباراً من كونها تكرّس فكرة أحادية اللغة في أداء المعنى من خلال مقولتي: القصد، والسياق.

تقترح هذه الورقة¹: تناول هذا الاعتراض الذي توجّه به دريدا لفكرة إنجاز الأفعال عن طريق الكلام، وذلك من خلال استراتيجية التفكيك التي يطبقها دريدا على مثل هذه المنظورات اللسانية والمنطقية الممتلئة للغة، لنبرز - في الختام - دوافع دريدا إلى تقويض هذه النظرية، والردود التي تلقفتها استراتيجيته التفكيكية من بعض المدافعين عن مشروعية القول بفكرة أفعال الكلام، مثل: جون سورل.

1 كانت هذه الورقة - في الأصل - موضوع عرض ألقى في سلسلة العروض التي أنجزت في ماستر "الفلسفة تأويل وإبداع" بكلية الآداب في مراكش، وبهذه المناسبة؛ أودّ أن أغتنم الفرصة لأشكر أساتذتنا الأفاضل بهذه الكلية.

توطئة الموضوع:

يندرج السياق النظريّ الذي جاءت فيه انتقادات الفيلسوف الفرنسي **جاك دريدا** لنظريّة «أفعال الكلام» (Speech Acts) في إطار توجّه فلسفي عام لديه، يقوم على اعتبار الفكر اللسانيّ اللّغويّ الغربيّ في مجمل عصوره التاريخيّة نوعاً من التمركز حول الكلام (Phonocentrisme) على حساب الكتابة، ولنقد هذه المركزية وخلخلة بنياتها ومفاهيمها الفلسفية والميتافيزيقية؛ التي تضرب بجذورها في تاريخ الفكر النظري الغربي إلى عصور قديمة (أي إلى زمن سقراط وأفلاطون)، عمل هذا الأخير على تكريس جهده النظري والمنهجي لتفكيك الخطاب اللّسانيّ، وتقويض أسسه ومقولاته النظرية لصالح ردّ الاعتبار للكتابة والمكتوب.

ولأن الحديث عن تفكيكية هذا الفيلسوف للخطاب اللّسانيّ لا يستقيم دون استدعاء الخلفيات الفلسفيّة والمنهجية، التي قادته إلى ممارسة هذا التمرين النقديّ بخصوص جملة من المفاهيم الكلاسيكيّة التي اعتاد التقليد الفلسفيّ التفكير من خلالها (العقل، الذات، الحقيقة، التّمثّل، النظر، ... إلخ)، فإنّه من المفيد لنا - بداية - أن نعرّج على علاقته بالفيلسوف **هيدغر** صاحب الدعوى الشهيرة في قراءة تاريخ الفكر الغربيّ، القائمة على أنّ تاريخ الفلسفة هو تاريخ نسيان الوجود من خلال الانصراف إلى التفكير في الوجود، بناءً على هذه الدعوى، رأى **هيدغر** أنّ إعادة الاعتبار لمفهوم «الوجود» لا يتمّ حقيقة على جهة الحضور، التي دأبت الميتافيزيقيا على تناوله؛ إنّما من خلال القول باختلافه عن «الموجود».

ينطلق **دريدا** من هذه الدعوى الهيدغرية، فيتّخذ من الاختلاف الأصلي بين الوجود والموجود منطلقاً له في التفكير والنقد، ليمارس من خلاله طريقته المعهودة في التفكير، عبر الانصراف نحو بحث وتحليل البنيات الداخلية للنصوص والخطابات، إلى أن يعثر فيها على توترات أو تناقضات ثابوية تسعفه في إثبات ما يقوّضها من داخلها، انطلاقاً من قوى متناقضة وعلاقات متنافرة داخلها، هكذا يدع استراتيجية التفكير فيها تعمل على إبراز تلك التوترات عبر الآثار التي تتركها تلك القوى المحركة لتلك النصوص والخطابات، فيصبح تدعيم جوانب الخلخلة فيها للقوانين الدلالية والتركيبية للمعنى، استراتيجية تفكيكية يتمّ عبرها كشف قواعد لعبتها الدلالية.

لكنّ تفكيكية **دريدا** هذه لا تتوقف عند هذا الحدّ قطّ؛ بل تذهب أبعد من ذلك حين ينصرف بها إلى تفكيك المعنى ذاته، عبر تقويض أسس إنتاجه أو إبداعه المزعوم من طرف الذات المتكلمة أو الكاتبة، وذلك حين تقوم استراتيجية التفكير لديه بسبر حقيقة هذا المعنى، فتكشف اختلال بنياته الدلالية في النصّ وتناقضاته الداخلية عبر جملة من الاختلافات الثابوية فيه، تماماً مثلما تكشف عن ذلك لفظة الاختلاف (Différence)

نفسها؛ حيث - غالبًا - ما تستحضر فيها مسألة الهوية (Identité) لتدلّ على التمايز والتباين فقط، دون أن يستحضر فيها دلالة الخلاف والإرجاء القائمة فيها أيضًا.

فلئن كان الخلاف في هذه الكلمة يفيد الجوانب المتباينة وغير المطابقة؛ فإنّ الإرجاء فيها يحيل إلى الزّمان والتّأخّر ثمّ التعطيل، يكشف هذا التناقض عن استراتيجية توليد الفوارق والتباينات التي تجعل مسألة الدلالة الثابتة والوحيدة مستحيلة، ممّا يقضي بتجاوز الأسس المنطقي والميتافيزيقية للمعنى في النصّ أو الخطاب من أساسه، ضدّ ما جرت به العادة في تاريخ الفلسفة منذ أفلاطون.

إذن، فـ «الاختلاف / Différance» هو سيّد الموقف داخل كلّ الخطابات، الشّيء الذي يحيل دائماً إلى وجود الاختلافات؛ حيث ترجأ مسألة تحقّق الهوية في انغلاقها الذاتي إلى ما لا نهاية، جاعلاً إيّاها تخلف موعدها مع ذاتها لتبقى تحيل باستمرار إلى الآخر.

بمقتضى هذا الاختلاف الدائم؛ أصبح القول بوجود معنى واحد في النصّ والخطاب أمراً متعذراً باستمرار، ممّا يستلزم إعمال النّقد وتفعيل التفكير تجاه المنظورات الميتافيزيقية المؤمنة بوجود حقائق ثابتة وراء النصوص، كما يؤمن بذلك التراث اللّغويّ اللّسانيّ الغربيّ المتمركز حول مقولة الكلام.

استشكال الموضوع:

بناء على ما سبق؛ يستلزم النظر في النصوص وفي كل العلامات المكتوبة، بحسب دريدا: أن نترك التوسل بالأدوات والمنهجيات اللّسانية والمنطقية جانباً، وذلك للدخول في علاقات استراتيجية جديدة تقوم على الإرجاء، وتفكيك العلامة أو الكلمة الواحدة إلى سلسلة من الكلمات الأخرى، مثلما فعل بلفظة «الاختلاف»، حتى يكون مقتضى النظر فيها على ما بينها من علاقات التوزيع والترابط والتسلسل، فتجعلنا هذه الاستراتيجية الجديدة ندخل في أكثر من علاقة مع الكلمة الواحدة.

يترتّب على هذا المنظور الجديد للدلالة، أنّنا لا نعدّ لفظة «الاختلاف» كلمة أو مفهوماً، إنّها - بهذا المعنى - مجرد سلسلة من الحروف التي قد ننظر إلى كل واحدة منها على حدة، فيصبح حرف (E) في لفظة (Différance) (اختلاف)، من خلال استحضار معنى آخر مخالف للمعنى السابق، حرف (A) في لفظة (Différance) (إرجاء/خلاف)، وبذلك يصبح تفكيك اللفظة الأولى - وفق هذه الاستراتيجية الجديدة - عملية خلخلة وتصدّع للمعنى الواحد فيها، اعتباراً لما يتعلّق به من آثار (Les traces) دلالية وميتافيزيقية، يُستهدف بهذا التفكير لإبرازه واستحضاره وانتقاده.

هكذا تصبح عملية الخلطة هذه محورًا للآثار بعد إبرازه وكشفه، كما يصبح تفكيكها ممارسة لعملية التخصيب المستمرة للنصوص والكلمات، وإبرازًا للاختلافات التي توجد وتقع فيها، فالاختلاف - هنا - قد غدا ممارسة تفكيكية استراتيجية، وليس مجرد مفهوم أو تصور، كما يمكن أن يزعم، وهذا ما يجعله غير قابل للترجمة بتاتًا.

تأسيسًا على هذه المقاربة النقدية الجديدة للخطاب، سنتساءل حول: الكيفية التي يدعي عن طريقها دريدا استحالة ثبات معنى الألفاظ ودلالاتها، وكذا النصوص والخطابات بالشكل الذي عرضناه سابقًا؟ وإلى أي حد يعارض منظوره هذا الرفض لوحدة الدلالة والمعنى مع المنظور الذي يصدر عنه التصور الفلسفي لنظرية أفعال الكلام، والقائل بوجود معنى ما ودلالة ثابتة للكلام والخطاب؟ كيف يتعارض ما جاء به دريدا مع النموذج الدلالي لنظرية أفعال الكلام؟ وما هي أهم الاعتراضات التي يواجه بها دريدا تصورات نظرية أفعال الكلام للغة والدلالة؟ وما هي حدود هذه الاعتراضات؟

لمقاربة هذه التساؤلات، سوف نحاول بداية تقديم المنطلقات المنهجية والفلسفية التي استندت إليها انتقادات دريدا لنظرية أفعال الكلام، وذلك تحت عنوان: نظرية أفعال الكلام في مرمى تفكيكات دريدا، ثم ننتقل بعد ذلك، في المحور الثاني، إلى عرض اعتراضات بعض رواد نموذج دلاليات أفعال الكلام، لنبرز من خلالها حدود المنظور التفكيكي الذي ينطلق منه دريدا في إبطال مقولة الإنجاز، التي تبنى عليها فكرة أفعال الكلام، ثم ننتهي - في الأخير - إلى تقويم عام للنقاش الدائر بين المنظورين الفلسفيين المتنازعين.

1- نظرية أفعال الكلام في مرمى تفكيكات دريدا:

تستند الممارسة التفكيكية عند «دريدا» - بشكل عام - إلى تصور فلسفي للخطاب، يعدّ الكتابة هي الأصل في اللغة، لا الكلام كما يزعم التقليد اللساني عادة، فمنذ البدء كانت هناك كتابة وليس الكلام، كما تزعم النظرية اللسانية الكلاسيكية للغة، ولقد عبّر هذا الأخير عن هذا التصور الجديد في تصريح مشهور له في مؤلفه المشهور (De la grammatologie) حين قال:

«... إن اشتقاق الكتابة المزعوم من الشفهي، مهما كان حقيقيًا وعظيمًا، لم يكن ممكنًا إلا بشرط واحد، هو: أن اللغة الأصلية الطبيعية لم توجد بتاتًا، أو لم تسمّها الكتابة ولم تلمسها، وأنها كانت على الدوام كتابة في حد ذاتها، إنها الكتابة الأم، تلك التي نريد هنا أن نبين ضرورتها وأن نحدد مفهومها الجديد، التي لا نستمر في إطلاق اسم الكتابة عليها إلا لأنها تتصل - أساسًا - بالمفهوم البسيط للكتابة، وهذا المفهوم البسيط لم يتسنّ

له أن يفرض نفسه تاريخياً إلا بإخفاء الكتابة الأم، وبالرغبة في كلام يقصي كلاماً غيره، يقصي نظيره، ويعمل على تقليص اختلافه².

يعلن دريدا - من خلال هذا التصريح - عن منظور جديد لتقويم مسألة اللغة وبحثها، وذلك على أساس كونها خطاباً مكتوباً، وليس نصاً شفهيّاً، كما يقال عادة؛ لذلك تصبح الكتابة، بمقتضى هذا التصور المختلف، قد انغrust في طبيعة اللغة نفسها حتى قبل أن تتحقّق في الخطاب الشفهي، بهذه الدعوى التي يؤسّس لها في كتابه المثير «الغراماتولوجيا» يواجه دريدا نزعة التمرکز حول الكلام (Phonocentrisme) المستحكمة في التقليد اللساني الغربي السائد، عاداً إياها ممارسة نظرية لصيقة بالميتافيزيقا الغربية، عبر حكمها المسبق القائل بأسبقية الصوت على الكتابة (صوتية الكتابة)، وقد استدعى ذلك منه أن يقيم نموذجاً نظرياً جديداً للتفكير حول قضايا اللغة، على أساس كونها كتابة بالأساس، كما سينهض على ذلك علم الكتابة الذي يؤسّس له في (الغراماتولوجيا)³.

لم تعد الكتابة في هذا الأفق الجديد الذي وضعها فيه دريدا ظاهرة ثانوية مقارنة بالكلام، كما أنّها ليست مجرد نسخ للخطاب الشفهي، أو صور تمثيلية له، ولا هي ترجمة للأصوات وكفى؛ بل هي لغة تسبق الكلام نفسه من حيث كونها أشكالاً وحروفاً مكتوبة، ترتسم فيها الآثار ويحضر فيها الاختلاف، إنّها - بهذا المعنى - تتجاوز ما نفهمه من اللغة عادة؛ فهي العلامة وما وراءها، ثم الدال وما وراءه، الفكر والتفكير، الوعي واللاوعي، الحضور والغياب، إنّها أوسع من أن يحيط بها مفهوم معيّن، بحيث تتجاوز النسق التصوري الكلاسيكي الذي أسّس من خلاله دوسوسير لازدواجية العلامة اللسانية (دال ومدلول)⁴.

إنّ اللغة - من حيث هي كتابة - تعدّ لعبة أكثر منها دلالات ومعان محدّدة تُداول أو تُنقل ويُعبّر عنها، فليس في الكتابة حضوراً مسبقاً للمعنى، ولا إبلاغاً عنه؛ بل على خلاف ذلك، هي خلق دائم له عن طريق صياغته المستمرة حين إيداعه الحروف أو النقوش والرسوم على سطوح معيّنة، لذلك؛ فإنّه يبقى دوماً قابلاً للإيصال إلى ما لا نهاية.

انطلاقاً من هذا التعويم الفلسفي للغة - بعدها كتابة في الأساس - ينتقل بنا دريدا إلى القول بوجود الاختلافات بين المعاني والدلالات، إلى حدّ تعذر المعنى داخل النصّ أو الخطاب الواحد، والسبب في هذه الاستحالة للمعنى القار الثابت؛ هو خلخلة تصوّر الدلالي اللساني الكلاسيكي للعلامة اللسانية، كما صاغه

2 Derrida, (J): De la grammatologie; éd minuit, Paris 1967, p p 82- 83.

3 Ibidem.

4 Ibid, p p 46-47

عالم اللسانيات دو سوسير، لغرض رفض أسبقية الكلام على الكتابة التي يفترضها مسبقاً التصور اللساني⁵، ولعل أول ما تقوضه هذه الخلطة؛ هو ذلك الادعاء القائل بالوظيفة التعبيرية التواصلية للغة؛ حيث يصبح هذا الزعم، على ضوء انتقاد دريدا للتمثل (La Re-présentation) اللساني للعالم⁶، مجرد فرض مسبق لا يقدر على الصمود حين تفكيك التصور اللساني للعلامة اللغوية، كما أسس لها دو سوسير.

لما انتفى عن الكتابة، كما تصورها دريدا، هذا التمثل الحضورى من خلال تأكيده على أن اللغة كـ«كتابة» ليست استحضاراً لمعنى سابق، أصبح الطريق أمامه مشرعاً للقول بعكس كل ما تقول به النماذج الدلالية والتأويلية اللسانية والمنطقية الأخرى، هكذا لم يجد صاحبنا بداً من أن يصوب نيران تفكيكاته نحو المنهجيات الدلالية التي ترى عكس ما يقول، وقد كانت نظرية أفعال الكلام واحدة من تلك النماذج الدلالية التي تفترض مسبقاً وجود دلالة ومعنى ما وراء الكلام الذي نتداوله في حياتنا اليومية، لذلك؛ هاجمها هذا الأخير بكل ما أوتي من قوة، فكيف اعترض دريدا على هذه النظرية من خلال ممثلها الأول أوستن؟

1-1- رفض تصوّر أوستن في مقولة الإنجاز:

يستند انتقاد دريدا لنظرية أفعال الكلام، منذ تأسيسها مع أوستن، على جملة من الاعتبارات الفلسفية والفكرية والدلالية التي تثيرها هذه النظرية بخصوص مدى صلاحية مقولة الإنجاز (Performative) التي تقوم عليها، من خلال تفرقه الشهير بين العبارات التقريرية والأقوال الإنشائية؛ ففي محاضرة له في سنة 1971م في إحدى المناسبات الفكرية تحت عنوان⁷: «Signature, événement, contexte»، (التوقيع، الحدث، السياق)، أعلن دريدا اعتراضه الشديد على ما بسّطه أوستن في مجموعة من محاضراته التي ألقاها في «أوكسفورد»، والتي جمعت له من طرف تلامذته من نفس الجامعة في كتاب خاص بعنوان: «How to do things with words» المترجم إلى اللغة الفرنسية بعنوان: «Quand dire c'est faire»⁸.

انتقد دريدا تصوّر أوستن في اللغة بشكل عام، ولمقولة الإنجاز لديه بصفة خاصة، حين عدّ مقاربتة لمسألة دلاليات أفعال الكلام لا تخرج عن الإطار الفلسفي العام للتصوّر الكلاسيكي للغة، بعدّها قناة تواصل وتبادل للمعاني والقصود، وإنجاز الطقوس السلوكية، فالقول بأداء فعل سلوكي عن طريق الكلام، يعني أو

5 Ibidem

6 هذا ما انتقده دريدا لدى التصورات الفلسفية التقليدية التي تفترض اللغة صادرة عن ذات واعية بقصودها وإدراكها للعالم كما الحال عليه لدى هوسرل في منطق. أنظر بهذا الخصوص:

- Derrida, (J): La voix et le phénomène; éd puf, Paris, 1967, p53 .

7 Derrida, (J): Signature, événement, contexte; in lecture, communication: congrès international des société de philosophie de langue française. Montreal, August 1971. Cité dans: Marges de la philosophie, p.365.

8 Austin, (J,L): Quand dire c'est faire; trd Gilles Laure. éd Seuil, Paris, 1970, p07 .

يفترض ضمناً وجود معنى معين ثابت لما يتلفظ به المتكلم في سياق محدد غير ذي شعاب، تكون فيه مقاصد المتكلمين (نوايا) شفافة⁹.

ينطلق دريدا من هذه القناعة ليزعم العكس تماماً؛ إذ يعدّ نية المتكلم ليست حاضرة وشفافة بشكل دائم، إلا إذا كان السياق الذي يحكم تلفظاته سياقاً كلياً ومحدداً بصورة شاملة وعامة، وهذا غير ممكن؛ فاعتبار القصد شفافاً في سياق غير محدد بشكل كلي، ما هو إلا تجريد من التجريدات النظرية الوهمية التي تحكم تصورات أوستن في اللغة العادية؛ لذا فإن أي سياق كيفما كان لا يمكن أن يكون تاماً ومحدداً بشكل نهائي، وبذلك لن يكون هنالك ما سيسعنا لأن نقول بإنتاجية ما يسمى بـ (أفعال الكلام)¹⁰.

بمقتضى هذا الرفض لثبوتية السياق الذي من شأنه أن يسمح بنقل القصد أو النية، وكذا استحالة وجود سياق كلي شامل، يسقط دريدا فكرة أن تكرار الكلمات أو التلفظات وترددها لا ينال من هويتها؛ بل يميل إلى تقوية معناها وزيادة تماسكها الدلالي وإفادتها للمعنى، فقابلية تكرار التلفظات، أو ما يسميه هذا الأخير (L'iterabilité) ينقض في عمقه فكرة أوستن في مقولة الأداء التي يعتمدها؛ لأنه يفضي - من خلال تنافر السياقات وتغيّرها - إلى تشتيت (Dissémination) معناها ودلالاتها، من خلال تفتيت هويتها الأولى¹¹.

لذلك يعدّ دريدا القول الإنجازي الذي يعتمده أوستن، ويقول: إنه يحيل إلى دلالة إنجاز أفعال سلوكية معينة، لا يستطيع أن يحيل على ما يقع خارج دلالاته الخاصة؛ لأن معناه يبقى محصوراً في ذاته كما لو أنه حدث أو فعل تام في سياق شامل.

إن وصف دلالة الحدث الأدائي (فعل الكلام) يبقى ناقصاً دائماً، مادام يهمل حقيقة دلالية أخرى؛ هي أن كل قول أدائي ينطوي على آثار (Les traces) أخرى غير ما قصره عليه أوستن من دلالة الإنجاز فقط، فبالنسبة إلى دريدا؛ هناك دوماً أموراً أخرى خارج السياق الدلالي اللساني، أو المقامي الضيق الذي تحشر فيه نظرية أوستن فكرة الإنجاز، لذلك ليس ثمة انغلاق للسياق في نظره¹².

أكثر من ذلك؛ يرى دريدا في الوضعيات السياقية المشوشة، التي انتبه إليها أوستن وعدّها عناصر تسبب في تعثر التواصل، من صميم اللغة والخطاب؛ إنها تمثل بالنسبة إليه بنية كل تلفظ، بالتالي؛ هناك دوماً إمكانية ضرورية لمثل تلك التعثرات¹³.

9 Eluerd, (R): La pragmatique linguistique; éd Nathan, Paris, 1985, p 168.

10 Derrida, (J): Signature, événement, contexte; op. cite. 368.

11 Ibidem.

12 Derrida, (J) : L'écriture et la différence; éd Seuil, collection tel quel, paris 1967.

13 Dekens, (O): Derrida pas à pas; ellipses, éd marketing, 2008, p64.

يسجل دريدا بصدد هذه الخاصية أن التقليد الفلسفي قد تعامل دومًا مع مسألة الكتابة على أنها عنصر تشويش، لذلك؛ ليس بغريب أن يبحث أوستن بدوره عن هذه المشوشات التي تعوق إفادة الإنجاز لدلالته السياقية المرغوبة والمنظرة¹⁴.

ليس التشويش بظاهرة غريبة عن اللغة؛ بل هو من صميم اللغة، لذلك لا جدوى من البحث عن نقاوة الإنجاز؛ لأنه لا يوجد تلفظ إنجازي يخلو من عناصر التشويش، بحيث تبقى التلفظات الإنجازية كلها معرّضة لما يسميه دريدا «قابلية التكرار / L'itérabilité»؛ الذي يجعلها مرتبكة ومفتنة وقابلة للتغاير والاختلاف¹⁵، لهذا السبب ينبغي، بحسب الموقف الجديد ليدرا، أن يؤخذ الإنجاز داخل نسيج الاختلاف، ذلك النسيج الذي يجعل مقاصد ونوايا الكلام والمتكلمين مستبعدة، وغير ذات شأن وبال في ما يخص تحليل الخطاب¹⁶.

انطلاقًا من هذه المقاربة الجديدة للخطاب؛ يستعمل دريدا - في بعض المواقع لديه في كتاباته - مقولة الإنجاز، لكن في سياق مختلف تمامًا لذلك الذي وضعه فيه أوستن؛ حيث نجده لديه حاضراً في عمله حول (L'autobiographies)، في تحليله للإعلان الأمريكي الشهير لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، كما ظهر لديه - أيضاً - في إطار تصوير مفاجئ له يعدّ فيه فعل الوعد، وهو فعل كلام بالنسبة إلى أوستن، تلفظاً تقريرياً محمولاً على حدث غير تقريرى، وذلك في مقال له بعنوان: «Le monolinguisme de l'autre»؛ حيث عدّ فيه صيغة الوعد ليست إنجازاً لفعل الكلام في شيء مادامت صيغته متضمنة في كل الأساليب الإنشائية الأخرى¹⁷.

نستخلص من هذه الاعتراضات الدريدية على مقولة الإنجاز «Performatif»، كما جاء بها «أوستن»، مدى تحامل دريدا على منظور تداولية فعل الكلام بما هو قوة إنجازية، لا إخبارية كما أراده صاحبه، لكنّ تعويمات دريدا للغة لتشمل كل ما من شأنه أن يكون نصّاً مكتوباً؛ جعلته يقع في تجذير مفهوم السياق أكثر من أوستن، حين عدّ الاعتماد على السياق مسألة حاسمة وعضوية في كل خطاب كيما كان - كتابياً أو شفهيًا - فهل معنى ذلك أنه متأثر ببعض مفاهيم نظرية أوستن من حيث لا يريد؟ أم أنّ طبيعة هذا السياق البديل الذي يقترح دريدا تناول دلالة الألفاظ والكلمات فيه مخالف تماماً لتصور أوستن؟

14 Ibidem.

15 Derrida, (J): Signature, événement, contexte; op, cite.374.

16 Dekens, (O): Derrida pas à pas, op. cite, p 64

17 Derrida, (J): Le monolinguisme de l'autre; éd Galilée, paris, 1996.

1-2- رفض قصدية النية والتواصل والقول بتعدد السياقات والدلالات:

يؤطر رفض دريدا لقصدية النية والتواصل خلفية فلسفية لديه، هي قاعدة نظرية ومنهجية في مختلف تحليلاته لقضايا الخطاب والدلالة، إنها فكرة إسقاط الغائية عن اللغة بإطلاق، وفتحها على أفق الاختلاف والانفتاح على الهوامش، وقد دفعت هذه الخلفية بانتقاداته لنظرية أفعال الكلام إلى حد تقويضها من الأساس، وذلك من خلال نقد تلك المفاهيم المؤسسة لها، وعلى رأسها: مفهوم السياق، قصدية التواصل، ودلالية الإنجاز، فكيف تمّ هذا النقد لدى دريدا؟

قيم دريدا - للمرة الثانية - فكرة الإنجاز الأوستنية في معرض حديثه عن الإعلان الأمريكي للاستقلال، في محاضرة له في جامعة فيرجينيا، خصّصت للحديث عن إعلانات الاستقلال في سنة 1776م، وهي السنة التي صادفت الذكرى المئوية لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م.

لقد تعامل دريدا في هذه المحاضرة مع «الإنجاز» المعتمد كلية على السياق الثابت¹⁸، على أنه يفترض اتجاهاً ومركزاً واحداً، في حين أنه لا يوجد هنالك سوى تعدد في الاتجاهات، وأن كل ما قيل أو ما كتب في خطاب معيّن يصبح مفتوحاً على كل الإمكانيات التأويلية والدلالية المحتملة.

لا يتوافق مشروع أوستن مع هذا القول الذي يزعمه دريدا؛ لأنّ منظوريهما للخطاب على طرفي نقيض، فالكلام عند دريدا (كتابياً كان أو شفويّاً) وهو يهدف إلى التواصل، يجب أن يكون مفهوماً بالضرورة في غياب قائله أو كاتبه؛ لأنّه لا يعود مالكة بمجرد ما أن ينتجه، والمثال الآتي يوضح ذلك:

ففي اللحظة التي أقوم فيها (أنا) بكتابة قائمة مشترياتي الخاصة، أكون قد أدركت فيها أنها سوف تكون قائمة مشتريات فقط؛ فمتى انفصلت عنها وتركتها تعمل في غير (حضور)؛ إذ تلك يمكن الاستفادة منها في وقت آخر من غير حضوري؛ أي في لحظة أخرى هي بالفعل اللحظة التالية للكتابة.

يزيح دريدا هيمنة النية عن عملية إنتاج المعنى من خلال اقتراح أن الكلام القابل للتواصل (سواء كان مكتوباً أو منطوقاً) لديه حياة خارج إطاره الأصلي الذي قيل فيه أو كتب فيه؛ فالنية تصبح مقيدة بالحضور، إنها تحظى بالاعتبار؛ لأنّ هنالك اعتقاد عامّ يعدّ معنى عبارة أو كلمة ما يرتبط بأفكار المتحدث أو الكاتب، لكن - وكما رأينا في مثال كتابة قائمة المشتريات - فإنّ الحضور غالباً ما يُقسم، والعلامة المكتوبة بدورها

18 وهي فكرة أوستن بشأن دور الكلام الأدائي في إحداث تأثيرات وأفعال سلوكية وطقوسية تتجاوز مسألة الإخبار بحقائق أو أكاذيب معينة؛ لأنّ اللغة تؤدّي دورها في أن تنتج تأثيرات سلوكية. لا تعبيرية فقط. وهنا يعتمد معنى الإنجاز على السياق؛ حيث يكون التلفظ بعبارة: "أعلنكم زواجاً وزوجة"- مثلاً- في نهاية مراسم الزفاف، غير أنّ معناها وتأثيرها يعتمد على توافر شروط معينة، فإذا نُطقت نفس الكلمات في مسرحية أو على شاشة السينما، فسوف يختلف فهم المعنى قليلاً، وهذا ما يوحي بأن المعنى ليس أسيراً لمجموعة من الرموز والعلامات والأصوات بشكل صارم ودائم؛ بل يعتمد- أساساً- تأثير الكلام الوظيفي من خلال السياق الذي يُقال فيه. انظر بهذا الخصوص:

- عبد المجيد جحفة: مدخل إلى الدلالة الحديثة، نشرة دار توبقال، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2014، ص 36.

لا تشدّ عن هذه القاعدة، حتى في نفس لحظة كتابتها؛ لذلك يجب أن تتمكن النية من أداء وظيفتها حتى عند غياب كاتبها أو صاحبها¹⁹.

هكذا، لا يمكن للنية أن تكون هي النقطة المركزيّة التي سيدور المعنى في فلكها؛ بل إنّ إنتاج المعنى ينبغي أن يتم خلال سياق بلا مركز؛ لأنّه بغياب المعنى المركزيّ، وكذلك الكاتب صاحب القول، تصبح إمكانية حدوث التواصل لها معنى، ويعدّ هذا الموقف غريباً بالنسبة إلى نظرية أفعال الكلام، ذلك أنّه يأتي على نقيض أنموذجها التأويلي للخطاب؛ فالقول باستحالة السياق الواحد، وإسقاط النية والقصد في التواصل، والقول بتعدد المعاني واستحالة المعنى الواحد؛ كلّ ذلك يجعل تصوّر دريدا للدلالة والخطاب يجري ضدّ التيار السائد في أدبيات الفلسفة التحليلية المعاصرة²⁰.

هذا ما يكشف عنه تحليله للإعلان الأمريكي للاستقلال، عندما وقف مليّاً عند دلالة «الشعب»، فتساءل حول ما إذا كان هناك فعلاً شعب حقيقيّ أثناء إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكيّة عن مملكة بريطانيا العظمى، فعندما وقع الممثلون للشعب المفترض بالصيغة الآتية: «باسم وبسلطة الشعب الكريم لهذه الولايات المتحدة...»، تساءل دريدا بخصوص هذا الإعلان عن شرعية التحدث باسم الشعب في لحظة يفترض فيها أنّ هذا الأخير كان غائبا تماماً؛ فهل كان يُعلن الإعلان الأمريكي أن «الشعب الكريم» قد تحرّر من الحكم البريطاني، وهو الآن بصدد وصف هذه الحرية، بمجرد أن وقع على الوثيقة، أو على الأقل قام غيره بالتوقيع نيابة عنه؟ أم أنّ الذي أنجز هذا التوقيع هو ذاته الذي منحهم حريتهم؟

في التّحليل الذي أنجزه دريدا للفظّة «الشعب الكريم»، توصّل هذا الأخير إلى الآتي:

- في الحقيقة يلعب هذا الإعلان دورين أساسيين هما:

(1) دور وصفي؛ يتجلّى في أنّ الموقف راهن الحدث بالفعل.

(2) وظيفي؛ يكمن في تأسيس موقف جديد.

19 انظر بهذا الخصوص: قراءة "دانيال ماثيوز" على موقعه في الإنترنت: ملاحظات حول أفكار دريدا بشأن إعلانات الاستقلال، ترجمة: نصر عبد الرحمن، مقال مأخوذ من (Critical legal thinking) على الرّابط الآتي:

<http://criticallegalthinking.com/2013/08/07/declarations-of-independence-notes-on-the-thought-of-j.derrida>

20 من المنظور اللسانيّ؛ عرض إميل بنفنيست بدوره لنقد لسانيّ لفكرة استعمال الكلام لأداء طقوس سلوكية وأفعال إنجازية، انظر بهذا الخصوص:

- Benveniste, (E): problèmes de l'linguistique générale, vol 1, éd Cérès, Collection Idéa, Tunis, 1995, p.266.

- يتمثل التأثير الذي أحدثه هذا الإعلان في عدم الاستقرار وعدم القدرة على اتخاذ القرار، بين الوظيفيّ والإعلانيّ.

- ليس هنالك وجود للشعب ككيان موحد قبل توقيع الممثلين؛ لأنّ هذا الكيان لم يكن موجوداً قبل الإعلان، مثلما عليه الحال بعد الإعلان.

- إذا كان للشعب، ككيان جديد، أن يلد نفسه باعتباره موضوعاً حرّاً ومستقلاً وقادراً على التوقيع، فإنّ هذا الأمر يعتمد على فعل التوقيع فقط.

- إذا يخلق التوقيع (الحدث) الموقّع (الشعب).

يترتب على هذا التحليل القول: إنّ ممثلي الشعب الأمريكي كانوا يوقعون نيابة عنه، لكن هذا الشعب لم يكن موجوداً ككيان ثابت قبل هذا التوقيع، بالتالي؛ فإنّ هذا التناقض يفضي إلى القول: إنّ لا يمكن تخيل ممثلي الشعب إلّا كممثلين لشيء سوف يوجد بعد التوقيع، كما لو أن كل شيء سيحدث بعد ذلك؛ حيث ستُستحضر سلطة الشعب بأثر رجعيّ، وبذلك تكون عبارة «الشعب ضامن للدستور» أسيرة حالة من السيولة الزمنية غير الثابتة²¹.

يستنتج الشعب في هذا السياق (سياق إعلان استقلال أمريكا) يستنتج ضرورة غيابه الكليّ في الوقت الذي يفترضه الإعلان حاضراً، إنّّه قادر على أن يستمرّ في الحضور كأثر طيفي فقط لتأكيد مستقبله، هكذا؛ فاللعبة الدلالية التي يخفيها عنّا مثل هذا الإعلان تضرب في الصميم تصورات أوستن في السياق والنية والتواصل²²، فعملية التوقيع التي حدثت نيابة عن «شعب الولايات المتحدة الكريم» إنّما تسعى إلى تأطير الناس باعتبارهم شعباً موحداً، لكن في هذا الأمر استحالة؛ لأنّ الشعب - ككيان موحد وحاضر - هو مجرد هراء أنتجه حضور وهميّ ممثلاً في بضعة زعماء، فالحقيقة هي أنّ الشعب ليس له وجود أثناء الإعلان، إنّّه مجرد أثر من الآثار التي تظهر حين نستدعيها.

وفقاً لهذا التحليل؛ فإنّ إزاحة دريدا للنّيّة، وتركيزه على الإجراءات والحيثيات السياقية المختلفة، باعتبارها صياغة سياقية مفتوحة وغير محددة، تدل على أن معنى وتأثير إعلان كهذا، مثلاً، ليس ولن يكون مغلقاً أو موحداً أبداً؛ بل سيظلّ مفتوحاً على الدوام وبالضرورة²³.

21 المرجع السابق.

22 Austin. (J,L): Ecrits philosophiques; tr Lou Aubert et Anne – Lise Hacker, éd Seuil, Paris, 1994, p.113.

23 رفض جون سورل هذا النقد، مدافعاً عن الطابع المؤسّساتي للغة، وقدرتها على أداء المعنى من خلال استعمال المتكلم لها عبر أفعال الكلام اليومية التي يتم تداولها. أنظر بهذا الخصوص:

- Searle, (J) : Les actes de langage. Tr H. Pauchard. Paris, ed Hermann, 1972.

إن تأكيد دريدا على عدم حضور الشعب على الإطلاق وتأجيل حضوره، لأمر مثير للحيرة لدى بعض الناس، ومن ثم طرح التساؤل حول ما إذا كان ذلك، مثلاً، تتصلاً من سلطة الجمعية التأسيسية؟

لا يعتقد صاحبنا ذلك، لأنه إذا لم يكن الشعب حاضراً أو مُعرّفاً بوضوح في تلك اللحظة، فلأنّ هناك فجوة لا يمكن سدها بين الناس الثوريين، كسلطة تأسيسية، وبين التأكيد الثابت على أنّ الشعب هو سلطة حقيقية أُسست حينها.

بالنسبة إليه؛ ليس هناك وجود للحظة مستقلة يكون فيها الشعب حاضراً ومُحدّداً مرة واحدة وللأبد؛ بل يتم تحديد هذه الفجوة بتمايزات زمنية ومكانية، وهي التي تجعل من المستحيل وجود شعب يتشكّل وفي نفس الوقت يكون جمعية تأسيسية، إنّ استحالة الحضور الحقيقي للشعب الذي يضمن الدستور، هو - أيضاً - نوع من الشروط الممكنة في صياغة الدستور؛ لذلك فإنّ شكل الجمعية التأسيسية للشعب قد يتغيّر بحسب دريدا - تحديداً - بسبب عدم إمكانية تأطير الشعب كله²⁴.

يبرز مثال هذا الإعلان الأمريكي للاستقلال، كما حلّه دريدا، رفض هذا الأخير المطلق للقول بوجود سياق ثابت ونوايا ومعان محدّدة للمؤلفين أو الذوات المتكلمة، كما يفترض ذلك أنموذج أوستن في دلالية أفعال الكلام²⁵.

لقد تعامل دريدا - هنا - مع الإعلان السياسيّ لاستقلال أمريكا كما لو كان حدث كتابة منتجة، بحيث خلق الدولة وحدّد هوية صاحب السيادة فيها كأعلى سلطة فيها، ولم يتعامل معه كإنجاز فعل كلامي، كما يمكن أن تفيد دلاليات أفعال الكلام في تحليله.

بحسب مفارقة السيادة التي ينطوي عليها هذا الإعلان، التي ترى أنّ الإعلان عملية يقوم بها الجسم السياديّ من ناحية أنّه شرط مسبق لمجرد وجوده من ناحية ثانية، يدّعي الفيلسوف دريدا أنّ الذات السياديّة التي يفترض أن تكون هي من وقّع إعلان الاستقلال، لم تكن موجودة أبداً قبل التوقيع، لذلك؛ طالما أنّ الشعب الأمريكي لم يكن هو الذي وقّع على إعلان استقلاله، فإنّه في حكم الغائب بصفته هذه، لذلك اخترعه إعلان استقلال البلاد ذاك بواسطة ما يسميه دريدا (أثر رجعيّ مدهش)، وهو - بهذا المعنى - (هيئة أشباح) ذات مكانة وجوديّة/سياسيّة غير واضحة²⁶.

24 المرجع السابق.

25 Derrida, (J): Signature, événement, contexte; op, cite, p.376.

26 يواب كيني، إعلان، انظر: مجلة مفتاح، موقع منيرفا الإلكتروني.

لا يمكن للمنظور التداولي الذي يقول به أوستن أن يفيد في استكناه لعبة الدلالة هذه، التي ينطوي عليها الإعلان الأمريكي للاستقلال كمثال، فبالرغم من أن أنموذج الإعلانات يمثل لدى "أوستن" نوعاً من الإنجاز بالكلام، إلا أن تضيقه لمفهوم السياق وافتراضاته المسبقة بخص النوايا والقصود والتواصل، كل ذلك جعله يقع في تخمينات تجريدية ليس إلا، حسب ما يراه دريدا، وبهذا المعنى تكون مفاهيم وتصورات النّموذج الدلالي الذي تقوم عليه نظرية أفعال الكلام، كما جاء بها أوستن، مهدّمة وغير ذات جدوى بالنسبة إلى المنظور التفكيكي المعتمد هنا لدى دريدا.

لكن، ما هي حدود هذا النقد التفكيكي الذي توسله هذا الفيلسوف في تقويضه لتصورات أوستن في دلالية أفعال الكلام؟

2- حدود انتقادات دريدا لنظرية أوستن في دلالية أفعال الكلام:

نعترف - بداية - بعجزنا عن إحاطة الفهم بكل حيثيات الأنموذج التأويلي الذي تقوم عليه تفكيكات الفيلسوف دريدا، نتيجة قصورنا وتخلّفنا عن قراءة المتن الفلسفي المتنوع لهذا الفيلسوف، وعليه؛ فإنّ ما سنقرّره بهذا الخصوص لا يعدو أن يكون اقتباسات متسرّعة من هنا وهناك، نخالها مؤقتة ومخرومة إلى حين، لكن يمكن أن نستفيد - في هذا الصّد - من الردود النقدية المضادة التي توجّه بها رواد النّموذج الدلالي التداولي لأنموذج دريدا في تحليل الخطاب، فما هي أهم الاعتراضات التي وردت بخصوص انتقادات هذا الأخير لنظرية أفعال الكلام؟ وما هي حدود نقده للمنهجيات اللسانية والمنطقية بشكل عام؟

2-1- اعتراضات بعض رواد نظرية أفعال الكلام على انتقادات دريدا:

لم يجلس رواد النّموذج الدلالي التداولي مكتوفي الأيدي بخصوص تهجمات دريدا على نظريتهم التداولية؛ بل حاول البعض من هؤلاء الدفاع عن مشروعية أنموذجهم وتقدير صلاحيته، على الرغم ممّا كشف عنه المنظور النقدي الذي توسله دريدا من قصور في منهجياتهم التحليلية للخطاب²⁷، في الواقع؛ لم يفعل دريدا أكثر من أن استثمر الإشكاليات التي نجمت عن تصورات أوستن في دلالية أفعال الكلام، والقول: إنّ الأقوال الإنشائية في اللغة العادية لها دور حاسم في إحداث تأثيرات سلوكية في المخاطب، ثمّ إنّ اللغة تتجاوز الوظائف التقليدية المعتادة منها؛ كالإخبار والتبليغ والوصف.

27 يأتي على رأس هؤلاء جون سورل، الذي يرفض قطعاً دعوى جاك دريدا القائلة: "إنه لا شيء خارج النّص"، يردّ سورل على هذه الدّعى: إنّه لا يوجد لدى دريدا أي دليل على هذا الزّعم؛ إنّما يكتفي بفكرة استحالة المعنى الواحد في النّص، وهي فكرة زائفة ومتهافئة. انظر بهذا الخصوص:

- جون سورل، بناء الواقع الاجتماعي؛ من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة: حسنة عبد السميع، مراجعة: إسحاق عبيد، نشره المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، سنة 2012م، ص 200.

إنّ انتقادات دريدا للمفاهيم النظريّة المؤسّسة للتصوّر الدلاليّ الاستعماليّ للغة من خلال مقولة الإنجاز، لا تغيب عنه المبالغة في الاعتراض، ولعلّ مردّد ذلك أساساً؛ هو اختلاف المنطلقات النظرية والمنهجية المعتمدة لدى كلّ واحد منهما على حدة، فتفكيكات دريدا اجتاحت مسلّكاً في التحليل والفهم غير معهود ولا متصل بالأدبيات اللسانية والمنطقيّة المتعارف عليها في تاريخ الفلسفة، بينما بقيت تحليلات أوستن وفيّة للنهج الانكلوسكسوني المعتاد في تحليل الظواهر اللسانية والخطابات اللغوية، رغم رفضه النّزعة الوصفانيّة السائدة في وقته من خلال نقاشه لأطروحة جون أيار الوضعية²⁸.

لقد بدا أفق دريدا النقديّ للفيلسوف جون سورل، وريث أوستن في تحليل اللغة العادية، كارثيّاً في كلّ المقاييس؛ سواء على مستوى غموض أساليبه في الكتابة والتدليل، أو حتى فيما يخصّ مقاربتة النقديّة للخطاب اللسانيّ والمنطقيّ لنظرية أفعال الكلام، لهذا السبب لم يتوان سورل عن إسقاط انتقادات هذا الأخير لأوستن، حتّى إن كان على علم بالعيوب المنهجية التي يثيرها أنموذجه في إنجاز الأفعال بالأقوال²⁹.

بالنسبة إلى سورل؛ يعدّ نقاش دريدا للمسائل اللّغويّة والدلاليّة لنظرية أفعال الكلام متدنّيّاً من حيث الشكل والمضمون، فهو من حيث الشكل؛ يتّسم بالغموض المتعمد في الكتابة، ومن الناحية المضمونيّة؛ ينطوي على ادّعاءات مبالغ فيها.

نتيجة ذلك؛ صرف سورل انتباهه إلى تدعيم تصوّرات أستاذه أوستن، وتوسيعها بما يكفل لدلالات أفعال الكلام القوّة التدليلية والرصانة المنهجية، ووفق ذلك؛ عدّ الاستعمال اللّغويّ محدّداً بموجب قصد المتكلّم؛ إذ يصبح لزاماً على المتكلّم أن يكون كفّناً في استعمال اللّغة، بحيث يكون الشخص الذي يعرف كيف يتكلّم الإنكليزيّة، مثلاً، قادراً على إنتاج أقوال وأفعال كلاميّة دالّة كفاية³⁰.

إنّ الغرض من تقرير هذه النظريّة، بحسب سورل؛ هو أن نستطيع صياغة جواب دلاليّ كاف للتساؤل الآتي: «كيف يستطيع المتكلمون أن يفرضوا المعنى على الأصوات المجردة التي تصدر من أفواههم، أو العلامات التي تدوّن على الورق؟»³¹.

28 Austin. (J, L): Le langage de la perception; trad. Paul Gochet, éd Armand Colin, Paris, 1971, p 71.

29 Kevin Halion: La déconstruction et la théorie des actes de langages; version numérique: https://www.e-anglais.com/thesis_fr.html; ©Kevin Josphe Halion, Page modifiée: 18 septembre 2002 à 14:11:45. P 48.

30 Recanati, (F): La transparence et l'énonciation, éd de Seuil, Paris, 1979, p.95.

31 جون سورل، اللغة والعقل والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، سنة 2006م، ص 207.

يجيب سورل عن هذا السؤال - ومن خلاله على اعتراضات دريدا - بأنّ المعنى هو أساساً شكل من القصديّة؛ إذ متى تحوّلت القصديّة الأصيلية في فكر المتكلم إلى كلمات وعلامات ورموز دالّة وأحسن النطق بها، بحيث تكون ذات معنى؛ فإنّها عند ذلك ستتطوي على قصديّة مشتقة من أفكار المتكلم.

إنّ القصديّة - هنا - لا تنطوي على مجرد معنى اللّغة فقط؛ بل - أيضاً - على معنى أدائيّ يقصده المتكلم حين يؤدّي فعلاً كلامياً³².

يحدث ذلك - وفقاً لهذا المنظور - عندما نتصل بالنّاس في مناقشات وحوارات سياقية محدّدة؛ فعندما نفعل ذلك نفلح في توليد فهم معيّن لديهم يجعلهم يتعرّفون على قصدنا في محاورتهم، تكشف هذه العملية التواصلية أنّ الاتصال يولّد تأثيراً معيّنًا في المستمعين إلينا، بحيث يجعلهم ذلك يفهمون ما نقصده من خطابنا إليهم من خلال تأثير كلامنا فيهم، ويعترف سورل أنّ هذا لا يحدث دومًا وبشكل مطلق، لكن بصفة عامّة؛ هناك تأثير لكلامنا على مخاطبيننا حين تتوفّر شروط معيّنة تفعل أقوالنا لتصبح أفعالاً كلامية³³.

إنّ اللّغة في هذا المنظور أكبر من أن تحدّها القواعد والنماذج النظرية التي نصطنعها؛ إذ مهما كان جهدنا، فإنّها ستخلق دومًا إمكانيات لا تملكها العقول الفردية، لذلك يوسع سورل مفهومه لنظرية أفعال كلام، متجاوزًا تلك الحالات «الهامشيّة» التي كانت تقدح في تصوّر أوستن، ويجعلها قابلة للنقد والمهاجمة³⁴.

أمّا بخصوص ردوده على انتقادات دريدا؛ فقد تجاهل التّفصيل في كثير من جوانبها، نظرًا إلى إيمانه بكونه غير معنيّ بالردّ المفصّل على تهجمات هذا الفيلسوف الغامضة، وغير الواضحة على مسلك التداوليات، لذلك؛ فإذا ما أردنا أن نتناول حدود اعتراضات دريدا على نظرية أفعال الكلام، فما علينا سوى الرجوع إلى محدودية منطلقاته المنهجية في مقاربة مسائل الخطاب واللّغة، فما هي حدود تأويل هذا الأخير للخطاب اللسانيّ عامّة؟

2-2- حدود الأنموذج التّأويليّ المؤسّس لانتقادات دريدا للخطاب اللّسانيّ عامّة:

يستند نقد دريدا للخطاب اللّسانيّ بصفة عامة إلى قناعة فلسفيّة لديه، تقوم على أن الفكر اللّسانيّ الغربيّ تقليد نظريّ، يتمحور حول نظرية مركزيّة الصوت والكلام واحتقار الكتابة والشّكل، وتعود هذه المركزية،

32 المرجع نفسه، ص 208.

33 نفسه.

34 المعروف أنّ كلا من أوستن وسورل تحدّثا عن الاستعمالات الإحالية الطفيلية غير الجادة، التي تجعل معالجة إحالة اللّغة مشوشة في الخطاب العادي (الاستعمال العادي للغة)؛ لذلك تعاملنا مع الكيانات الخيالية بصورة معيارية، بحيث صنفا الخطاب الخيالي من خلال مقياس الخطاب الواقعيّ، وهذا فيه حصر للجوانب الخيالية التي تنفتح عليها لغتنا العادية، بالتالي؛ لا تنصف مقاربتهم الخطاب الخياليّ، انطلاقًا من بقائهما أسيري المعالجة الوصفية دون مراوحتها. انظر بهذا الخصوص:

- يوسف السيساوي، الإحالة في سياق التراث العربي الإسلاميّ، الطبعة الأولى، نشرة المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2014م، ص 136.

بالنسبة إليه³⁵، إلى تقليد فكريّ يمتدّ إلى سقراط الذي جسّد الأنموذج المثالي في احتقار الكتابة، مروراً بكلّ التّراث الأفلاطوني والأرسطي والمسيحي، إلى أن نصل إلى المحدثين، وعلى رأسهم؛ روسو وكوندياك، وباقي المعاصرين من أمثال؛ دوسوسير وغيره.

بالنسبة إلى هذا الفيلسوف؛ لا يخرج أوستن عن هذا التّقليد الذي دأب على النّظر إلى اللّغة على جهة التّمثّل، ثمّ عدّها حضوراً وتعبيراً شفّافاً عن الفكر، وعن معاني ودلالات سابقة في فكرنا؛ ففي مجال اللّغة بشكل عامّ، تلتصق الميتافيزيقا الغربيّة بحكم مسبق لا يكاد يشدّ عنه أحد من المفكرين والفلاسفة والأدباء واللّسانيات³⁶، إنّهُ النزوع إلى القول بأسبقية الكلام عن الكتابة، وهو حكم ناجم عن تمحور الفكر النّظريّ الغربيّ حول الصّوت وتمركزه عليه، وهذا لا توقف فقط على الأبحاث اللّسانية واللّغويّة؛ بل يمتدّ إلى كلّ مفاصل الإبداع والإنتاج الفكريّ والأدبيّ والفنّي.

بهذا الحكم النّظريّ النّهائيّ، يفتتح دريدا مشروعه الفلسفيّ - منذ البداية - على محاولة تفكيك التّراث الميتافيزيقيّ الجامد على مركزية اللوغوس «Logocentrisme»، داعياً إلى ممارسة النّقد الفلسفيّ في هذا الاتّجاه إلى أقصى إمكانيّاته، وذلك من أجل تقويض الأسس النظرية التي تؤسّس لميتافيزيقا الصوت الجامدة، وكان مدخله النّظريّ لإنجاز هذه المهمّة؛ هو أن يعدّ كلّ شيء كتابة، ثمّ تصبح القضية النّافية لمركزية الصوت هي مركزية الكتابة، لكنّ ذلك لن يلق الترحيب من طرف النّقاد، خاصّة، منهم أولئك الذين يزودون عن المنهجيات اللّسانية والمنطقية الشديدة التعارض والنفور من توجهات صاحبنا الفلسفية.

في هذا الإطار؛ يمكن أن يعترض على تفكيكات دريدا في عمقها النّظريّ المؤسّس لمنهجيتها التحليليّة والنقدية، الذي هو - بالتّحديد - مفهومه النّظريّ في (الكتابة الأم) أو ما يسمّيه بلغته بـ «Archi-écriture»³⁷؛ الذي يحدّ به التّساؤل عن الكيفية التي أمكننا بها تصوّر وجود لغة معيّنة في شكل مكتوب منذ بداية التاريخ، وتكون في نفس الوقت غير قابلة لأن تصبح موضوعاً دراسياً لعلم من العلوم المعلومة.

إنّ حجج دريدا في إثبات أولية هذه الكتابة غير منطقيّة؛ بل هي ضعيفة جدّاً أمام العقل، حدّ تنافيتها مع الحقائق التاريخية نفسها؛ فهو يزعم، من جهة، أنّه كي تكون هناك كتابة أوليّة، فإنّه يجب أن تكون لها - منذ البداية - الخصائص التي تجعل من الكتابة كتابة (أي الشكل والرسم)، ثمّ يقول، من جهة أخرى: إنّهُ يجب

35 Derrida, (J): De la grammatologie; op. cite, p. 93.

36 Kevin Halion: La déconstruction et la théorie des actes de langages, op. cite, p.38.

37 Derrida, (J): De la grammatologie; op. cite, p 83.

أن تكتسب هذه اللغة الخاصية التي تجعلها كتابة، وهي أن لا تمثل خطاباً شفهيّاً معيّناً، وهذا ما يجعلها كياناً غامضاً كلياً³⁸.

إن استدلال دريدا على أولية هذا النوع من الكتابة بهذا الشكل أمر يستلزم تحفظات جمّة؛ أولها: أنه ليس سليماً أن نزع القول، مثلاً، إنه كي يكون هناك (أ)، يجب أن يوجد قبله (أ×) الذي هو مثل (أ)، الذي هو، رغم ذلك، لا يمكن أن يكون، إطلاقاً، موضوعاً لعلم من العلوم بخلاف من (أ)³⁹، يعدّ هذا الاستدلال نوعاً من اللعب والغموض الذي يحفّ تصوّرات هذا الفيلسوف لمفهوم الكتابة؛ حيث يطوّله حدّ تعويمه وتمييعه، بسبب النّفور الشّخصي البادي لديه من الوضوح والاستدلال المنطقيّ المعروف.

لكن، بالرغم من كل هذا الغموض، يمكن الوقوف على سرّ رفض دريدا الشّديد للنزعة الصوتية والمركزية الكلامية كما قرأ بها تراث الغرب اللّغويّ، يكمن ذلك في كونه يقرأ نظرية دوسوسير في العلامة أو الإشارة اللسانية، ويفهم منها أنه: إذا كانت الإشارة اللسانية لا تحدّ بمضمونها الجوهري؛ بل بعدد من الاختلافات، فهذا يقتضي الآتي:

I. أن تكون جميع الإشارات اللّغوية موجودة بعضها في بعضها الآخر.

II. أن يكون وجود الإشارات الأخرى على شكل آثار «Une trace» في كلّ واحدة منها.

لكن، ليست هذه النتائج ضرورية دوماً، حتى وإن كان دوسوسير قد قال بها واعتمدها في إبراز طبيعة النظام في اللسان من خلال نظريته في العلامة اللسانية⁴⁰، وتكمن مشكلة دريدا في أنه يعمّم ما استخلصه من هذا العالم اللّسانيّ لما درسه بعين الفيلسوف الناقد لفكرة ميتافيزيقية لم تكن حاضرة في اعتبارات دوسوسير، فيستنتج منها - بشكل متسرّع - أموراً نهائية تخصّ هيمنة المركزية اللسانية على الكتابة.

إنّ ما قام به دريدا بخصوص نقد مركزية الكلام، لا يعدو أن يكون قلباً لمعطيات اللّسانيّ دوسوسير رأساً على عقب؛ حيث ارتأى صاحبنا أن يرى في شرح الأسباب بالمسببات خلاصاً له من شرح المسببات عن طريق أسبابها، وأضف إلى ذلك محدودية حججه في أن الأصل كان هو الكتابة؛ حيث إنه مهما كانت الفروض المسبقة قوية بخصوص هذه المسألة، إلّا أن الأبحاث التاريخية وحدها هي الكفيلة بتدعيمها أو نفيها⁴¹.

38 Ibidem.

39 سيلفان أورو، جاك ديشان، جمال كولوغلي، فلسفة اللّغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2012م، بيروت- لبنان، ص 132.

40 يعدّ دوسوسير اللسان نظاماً مغلقاً من العلامات؛ فاللغة بهذا المعنى: مجرد شيفرة ونسق من الرموز اللّغوية المحددة سلفاً من طرف الجماعة اللسانية (المجتمع).

41 سيلفان أورو، جاك ديشان، جمال كولوغلي، فلسفة اللّغة، مرجع سابق، ص 134.

أما فيما يتعلق بأطروحته في مركزية الكلام، التي اعتمد فيها رواية لسقراط عن أسطورة توت القائلة: «إنّ الكتاب ترياق قد يسمم الذاكرة ويصيبها بالنسيان»، إضافة إلى كلام أرسطو حول تمثيل اللغة للفكر والكتابة للكلام، فإنّ كل ذلك لن يقوى حقيقة أمام الفرضية التي تقول: «إنّ اللغة نفسها ما هي إلّا ترجمة لفكرة توجد قبلها، والكتابة - بدورها - ما هي إلّا ترجمة لهذه اللغة التي توجد قبلها»⁴².

إن الاعتراض على طروحات دريدا حول قضايا اللغة والخطاب عديدة وكثيرة جدًّا؛ فهي قد تكون بحجم اعتراضاته هو نفسه على الخطاب اللغويّ واللّسانيّ التقليديّ أو أكثر، غير أنه ليس بالأمر الهين أن يقدر المرء على إبرازها بشكل تامّ وواف، في مثل هذا الموضوع الذي تطرّقنا فيه إلى بعض جوانب فكره فقط، وبشكل مختزل جدًّا يمكننا القول: إنّ السياق الفكريّ العامّ الذي جاءت فيه معظم انتقاداته النظرية والمنهجية لنظرية أفعال الكلام، قد كان محكومًا بالمناخ الفكريّ السائد في الساحة الفكرية الفرنسية، وأقصد - تحديدًا - البنيوية والتفكير ما بعد الحداثي.

لذا؛ لن يكون غريبًا إذا قلنا: كان الرجل مسكونًا بنوع من النزوع النّقديّ الجديد الذي ظهر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو النزوع الرافض للعقلانية الكلاسيكية بشكل عام، وللمنهجيات المنطقية واللّسانية الصارمة نوعًا ما، التي كانت الفلسفة التحليلية الأنكلوساكسونية تصدح به يوم ذاك.

خاتمة الموضوع:

لم يكن الفيلسوف دريدا محكومًا بهاجس الممارسة المنهجية كغيره من الفلاسفة النّقديين، الذين كانوا يتوجّهون بنقد النظريات الفلسفيّة واللّسانية التي تنطلق من أسس منهجية معلومة؛ بل، على خلاف ذلك، كان هذا الأخير مسكونًا بهاجس الرفض لكلّ ما يتصل بالآليات المنطقية والاشتغال اللّسانيّ المنهجيّ، لذلك جاءت اعتراضاته على نظرية أفعال الكلام غريبة ومفاجئة نوعًا ما، حتّى بالنسبة إلى أولئك المشتغلين بها، مثل: سورل تلميذ أوستن.

نستطيع القول، انطلاقًا ممّا تقدمنا به في هذه الورقة: إنّ النقد الفلسفيّ التّفكيكيّ الذي توجّه به دريدا لمقولتي: الإنجاز والسيّاق، اللّتين تنبني عليهما نظرية أفعال الكلام، لا يقوم على أسس منهجية واضحة، بقدر ما ينطلق من فرضيات نظرية وفلسفية غير ثابتة ومتينة؛ لذلك لم يكن هنالك انتباه جدّي إلى تلك الحجج التي عرضها هذا الفيلسوف ضدّ تصوّرات تداولية أفعال الكلام؛ لأنّ العكس هو الواقع، حين شقّت هذه النظرية طريقها نحو إغناء النقاش حول مسائل الدلالة الاستعمالية للكلام، وإفادتها المنهجية لبعض التصورات الجديدة حول نظريّات الحوار والتواصل وأخلاقيات المناقشة.

42 نفسه، ص 135.

إذن، لم تحقّق المقاربة التفكيكية مرادها من الاعتراض على فكرة أفعال الكلام؛ بل ربّما قوّتها أكثر من حيث كونها سلّطت عليها الضوء من جوانب فلسفية لم تكن متوقعة؛ كإبراز أهميّتها في تحليل الخطابات الرّسميّة والإعلانات السياسيّة.

إنّ قوة نظرية أفعال الكلام لا تكمن في منطلقاتها النظرية البسيطة؛ بل في رهاناتها المنهجية والعملية التي تغري بالممارسة التحليلية للخطابات اللغوية المتداولة في الواقع المعيشي؛ لذلك أعطيت لها الأهمية الكبيرة في سبعينيات القرن الماضي من هذا المنطلق المنهجي.

في مقابل ذلك؛ لم تجد الممارسة النقدية التفكيكية نجاحًا يذكر، إلّا فيما يخصّ هدم الأنساق المشيّدة، وتقويضها دون إعطاء بدائل منهجية ونظرية عنها؛ لذلك لم تتلقَ فلسفة دريدا أيّ قبول بين رواد الفلسفة التحليلية المعاصرة، إلّا في ما يتعلّق بالنقد الأدبي في أمريكا، أمّا ما عدا ذلك؛ فلن تجد لها صدّى لدى دوائر تحليل الخطاب في الساحة الأنكلوساكسونية، ولعل ذلك يعود - في جزء كبير منه - إلى غموض هذه النظرية وانطوائها على طروحات فلسفية تنزع نحو نوع من العدميّة النّقديّة غير المرحّب بها، مؤسّساتيًا على الأقل.

البيبلوغرافيا

المراجع:

باللغة العربية:

- جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ترجمة: كاظم جهاد، الطبعة الثانية، دار توبقال للنشر، المغرب، سنة 2000م.
- جون سورل، اللغة والعقل والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، سنة 2006م.
- جون سورل، بناء الواقع الاجتماعي؛ من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة: حسنة عبد السميع، مراجعة: إسحاق عبيد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة 2012م.
- سيلفان أورو، جاك ديشان، جمال كولوغلي، فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، سنة 2012م.
- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، نشرة دار توبقال، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2014م.
- يوسف السيساوي، الإحالة في سياق التراث العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، نشرة المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2014م.

باللغات الأجنبية:

- Austin. (J, L): Quand dire c'est faire, tr Gilles Laure. éd du Seuil, Paris, 1970.
- Austin. (J, L): Le langage de la perception; trad. Paul Gochet, éd Armand Colin, Paris, 1971.
- Austin. (J, L): Ecrits philosophiques; tr Lou Aubert et Anne – Lise Hacker, éd Seuil, Paris, 1994.
- Benveniste, (E): problèmes de l'linguistique générale, vol 1, éd Cérès, Collection Idéa, Tunis, 1995.
- Derrida, (J): La voix et le phénomène; éd puf, Paris, 1967.
- Derrida. (J): Marges de la philosophie; éd Minuit, Paris, 1972.
- Derrida. (J): L'écriture et la différence; éd Seuil, collection tel quel, Paris 1967.
- Derrida. (J): Le monolinguisme de l'autre; éd Galilée, Paris, 1996.
- Derrida. (J): De la grammatologie; éd minuit, Paris, 1967.
- Derrida. (J): Signature, événement, contexte; In lecture communication, Congrès international des sociétés de philosophie de langue française, Montréal, August, 1971.
- Dekens. (O): Derrida: pas à pas; ellipses, éd marketing, Paris, 2008.
- Ecco, (U): Sémiotique et philosophie du langage; tr Myriem Bouzaher, éd Puf, Paris, 1988.
- Eluerd, (R): La pragmatique linguistique; éd Nathan, Paris, 1985.

- Meyer, (M): Logique, langage et argumentation; Hachette, Paris, 1982.
- Recanati, (F): La transparence et l'énonciation, éd de Seuil, Paris, 1979.
- Searle, (J): Les actes de langage. Tr H. Pauchard. Paris, ed Hermann, 1972.
- Wismann, (H): Penser entre les langues, éd Flammarion: champs, 2014.

القواميس والمعاجم:

باللغة العربيّة:

- جاك موشليير وأن ريبول، القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة، ترجمة: مجموعة من الأساتذة، بإشراف: عز الدين المجدوب، نشرة دار سيناترا، المركز الوطني للتّرجمة، تونس، 2010م.

باللغة الأجنبيّة:

- Encyclopaedia Universalis: Dictionnaire des notions; France S. A., 2005.
- Stanford encyclopedia of philosophy, 2010.
- Dictionnaire de la philosophie de A à Z; Elisabeth Clément, Chantal Démonique et autres; éd Hatier, Paris, Avril 2000.
- The penguin Dictionary of Philosophy, Mautner Thomas; in penguin books, published with revision in Penguin Books, 2000.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط - أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com